

الاقتصاد والغلاء

في أيام الحروب تشاهد ظاهرتان دائماً تعمل كلتاهما على زيادة الغلاء وارتفاع الأسعار :

أولاهما. قلة السلع المعروضة في الأسواق لأسباب شتى في مقدمتها كثرة ما تستهلكه المصانع الحربية من الخامات ، واشتغال هذه المصانع بإخراج أدوات الحرب عن إخراج أدوات السلم ، وتأثير الحصر بجميع أنواعه في نقل البضائع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك ، وكثرة ما يتعرض له وسائل النقل من الضغط والتلف مع اشتغالها على الأكثر بنقل المواد الحربية إلى الميادين المختلفة . وقد بلغت هذه الظاهرة أقصاها في الحرب الحالية بسبب كثرة ما تستهلكه من أدوات الحرب المتعددة الأنواع ، وبسبب فتك أدوات القتال بوسائل النقل وشدة الحصر بمختلف وسائله .

والظاهرة الثانية. هي كثرة النقود المتداولة في الأسواق بسبب نفقات الحرب ذات الأرقام الفلكية ، وكثرة ما تنفقه الحكومات على المجندين والعمال ، وتجاوزها حدود إصدار أوراق النقد المعتادة مما يؤدي إلى التضخم النقدي وتناقص الرصيد بالقياس إلى العملة المتداولة . ولسبب موضعي في بعض الممالك المستوردة هو بقاء الأموال في داخل البلاد لنقص الاستيراد من جهة وانقطاع السياحة من جهة أخرى ، كما هو الحال في مصر .

وكلنا هاتين الظاهرتين تعمل على إيجاد حالة من اللاء الطبيعي — ولولم يحاول التجار خلق الغلاء المصطنع — لأن النقود الكثيرة معناها المقدرة على الشراء ، وزيادة الطلب — والسلع القليلة معناها قلة العرض ، وهنا ترتفع الأسعار تبعاً للقاعدة الاقتصادية المعروفة .

وكثيراً ما يكون رفع الأسعار ظاهرة مقصودة من ظواهر التضخم المالي ، في الدول المحاربة ، لأن الغلاء يكف مقدرة الجمهور على الاستهلاك فتتوافر الخامات والمصنوعات لآلة الحرب التي يتوقف عليها بقاء الأمم أو فناؤها في الحروب الحديثة .

وفي مصر تبدو الظاهرتان الآنفتان على أشدهما . فقد قلت السلع المعروضة في السوق قلة واضحة بسبب صعوبة الاستيراد من المواد المصنوعة ، كما قلت بعض السلع التي تنتجها مصر ذاتها سواء في ذلك الزراعة منها والصناعة . فأما الزراعة فقد تأثرت لنقص السماد ولتصدير بعض الحاصلات في ظروف دولية قاهرة . وأما الصناعة فتأثرت كذلك بنقص ورود موادها الخام وقطع المصانع البديلة وسواهما . وكانت النتيجة العامة هي اختفاء كثير

من المواد وقلة بعضها في السوق المصرية . أما زيادة النقد المتداول فظاهرة كذلك ، إذ بلغ نحو ٥١ مليوناً من الجنيهات أى زيادة نحو ثلاثة وثلاثين مليوناً عن أيام السلم واشتد الطلب على البضائع نظراً لوجود عدد كبير من الجيوش المختلفة في مصر فوق سكانها .

وكان من مقتضيات هذه الحالة أن ترتفع الأثمان بعض الارتفاع الطبيعي ، ولكن طائفة التجار انتهزت الفرصة فضاغت نسبة الغلاء الموقعة أضاعاً كثيراً ، واستخدمت جميع الحيل والوسائل لجعل هذا الغلاء المصطنع أساساً للتعامل في السوق ، فارة تخفى السلم من الأسواق حتى ترتفع أثمانها في التسعيرة أو يضطر المستهلكون لشراؤها بالأثمان المفروضة مهما ارتفعت ، وتارة يفلقون محالهم ويضربون عن البيع حتى تجاب مطالبهم ، وتارة يوحون إلى عملائهم في الأقاليم ألا يرسلوا إليهم شحنات من الحاصلات حتى لا تسولى عليها الحكومة .

وقد أصدرت الحكومة من الأوامر واتخذت من الإجراءات ما يكافئ هذا البلع ويقاوم هذه الوسائل ؛ ولكن هذا لا يكفى ما لم يتخذ الجمهور من الوسائل الخاصة ما يقف موجة الغلاء الطاغية التي تهدد الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

فلوفرضنا أن الإجراءات الحكومية قد أفلتحت في مقاومة الغلاء المصطنع فستبقى بعد ذلك أسباب الغلاء الطبيعي وهي قلة السلع المعروضة وزيادة النقد المتداول ، ولا حيلة للحكومة في مقاومة هذه الأسباب إلا بفرض نظام البطاقات وتحديد كميات الاستهلاك . ولكن حالة الإنتاج في مصر تجعل من المتعذر ضبط مصادره وكمياته ، إذ أن القائمين بمعظمه أفراد لا شركات ولا هيئات منتظمة ، فكل فلاح ينتج الحبوب واللبن والزبد والسمن وحيوانات الذبح بطريقة غير محدودة ولا مضبوطة ، ويستطيع بيعها في داخل قريته بعيداً عن الأسواق التي يمكن تنظيم المبيعات فيها .

وخلاصة هذا كله أن نظام البطاقات في مصر يصعب تطبيقه وترتفع نفقات هذا التطبيق وإجراءاته إلى حد قد يجعله مستحيلاً بالقياس إلى بعض المواد ، فوسيلة الحكومة إذن محدودة في تنظيم الاستهلاك وتقليل كميته .

والكن الجمهور يملك هذه الوسيلة كاملة إذا اختار طريق القصد والاعتدال في الاستهلاك بنسبة نقص السلع الموجودة أو بما يقرب منها ؛ وهو حينئذ يساعد نفسه خيراً مما تستطيع الحكومة أن تساعد ، إذ أنه يوجد قاعدة بين نسبة الموجود والمطلوب من الضروريات والكماليات .

غير أن هذه الوسيلة رهن بالتضامن الاجتماعي بين الجميع ، فلا تكون مقدرة البعض على الشراء حافزاً لهذا البعض على استيفاء مطالبه كاملة كما لو كانت الدنيا رضاء والظروف مواتية ،

وعاقبة مثل هذا الإشباع وخيمة على الطبقات التي لا تهيئ لها مواردها مجارة المطامع لأشعية للتجار ورغبتهم المتحددة في رفع الأسعار .

وقد اعتدنا أن نسرف في كثير من الكليات ، وأن نسرف كذلك في تناول بعض أصناف الأغذية الدسمة كاللحوم والسمن ، وعاقبة هذا الإسراف سيئة على الصحة — فضلا على الناحية الاقتصادية ، فالبذانة فاشية في مصر بسبب الاكثار من الأكل الدسم المتعدد الأنواع . ونسبة الكروش المتصخمة والأعناق المتورمة نسبة عالية في مصر، وهؤلاء لسيان معرضون لجملة أمراض ، منها السكر وتضخم القلب والسكتة . فمن العناية بالصحة فوق الواجب القومي والاقتصادي أن تقلل من كميات المواد الدسمة في الطعام فنوفر صحتنا ونقودنا ونرحم الفقراء العاجزين عن لضروريات .

وقد أرسل دولة رئيس الحكومة نداء مدويا بضرورة الاقتصاد في كل شيء ، فمن لواجب أن يتأق الشعب هذا النداء لا على أنه صوت الحاك الأمر، ولكن على أنه صوت لناصح المشفق من عواقب الإسراف .

إن الأمم الغنية الواسعة الموارد تلجأ في هذه الأيام التكاثر إلى الاقتصاد الكامل لا في الكليات وحدها بل في لضرورات أيضا ، فالجارية المخصصة للفرد في إنجلترا من اللحوم لا تزيد على ما قيمته مائية بنسات في الأسبوع أى ما يساوى ثلث رطل من اللحم . دأين هذا مما نقدقه نحن على مطابخنا ومطاعمنا من اللحوم ولطيور في غير حساب ؟

لقد آن لنا أن نقاتع عن هذا الاسراف حتى نوازن بين الموجودات وبين الاستهلاك . وبغير هذه الوسيلة لن نستطيع مكافحة الغلاء ، الذى يجرى وفق قوانين اقتصادية طبيعية حتى لو بطلت أطماع التجار وسكنت شهواتهم الملحة في رفع الأسعار .